العدد 1442 - السنة الخامسة
الاحد 10 صفر 1434 - الموافق 23 ديسمبر 2012
Sunday 23 December 2012 - No.1442 - 5th Year

لجنة الانتخابات تعلن النتائج اليوم

«السلطنة» تنتخب أعضاء المجالس البلدية .. للمرة الأولى في تاريخها

■ البوسعيدي: 546 ناخباً وناخبة يختارون 192 عضواً من بين 1475 مرشحاً

مسقط - «كونا»: ادلى المواطنون العمانيون مس باصواتهم في انتخابات اعضاء المجالس البلدية في الفترة الاولى التي استمرت حتى الساعة السابعة من مساء الامس فيما سيتم اعلان النتائج اليوم.

وقال وكيل وزارة الداخلية رئيس لجنة انتخابات مجالس البلدية المهندس خالد بن هلال البوسعيدي في تصريح لـ«كونا» ان الناخبين ينتخبون 192 عضوا لاحد عشر مجلسا تمثل عدد المحافظات العمانية.

واشار الى ان عدد الناخبين يبلغ 546 الف ناخب وناخبة ينتخبون 1475 مرشحا منهم 46 مرشحة فيما بلغ عدد اللجان الانتخابية 61 لجنة.

وذكر البوسعيدي ان الحكومة اكملت استعداداتها لانتخابات الفترة الاولى للمجالس البلدية وان هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الناخبين سواء في الحرص على المشاركة او على اختيار اكثر المرشحين قدرة على خدمة الوطن والمواطن.

واوضح ان هذه الانتخابات تعد الاولى من نوعها في تاريخ السلطنة وان وزارة الداخلية تطبق التقنية المستخدمة في انتخابات مجلس الشورى للفترة السابعة حيث تم استخدام النظام الالكتروني بالبطاقة الشخصية لاثبات حضور الناخب يوم التصويت.

وقال انه من شان استخدام التصويت الالكتروني ان يضمن ويتحقق من هوية الشخص الذي يدلي بصوته من خلال البصمة الالكترونية كما ان خطوات عملية التصويت متتابعة وسهلة وتمكن الشخص من التحقق من المرشح الذي اختاره قبل ان يتم طبع استمارة الترشيح التي يوافق عليها.

وادلى المواطنون المقيمون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والطلبة الدارسون فيها باصواتهم يوم السبت الماضي في 15 ديسمبر الجاري لانتخاب من يمثلهم في عضوية المجالس البلدية للفترة الاولى حيث توافد اعداد من الناخبين على صناديق الاقتراع في سفارات السلطنة في دول المجلس ومكتب السلطنة للتمثيل التجاري في إمارة دبي بصورة انسيابية ومنظمة.

وتابع بالقول «ان ذلك ياتي تمشيا مع فكر السلطان قابوس بن سعيد من حيث الاهتمام بالمعرفة والعلم وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الاخيرة في مواكبة التقدم التكنولوجي مع الحرص على ضوابط الشفافية في التصويت ومنها الحرص على الحضور الشخصي لمن سيقوم بعملية التصويت وتقديم بطاقته المدنية».

واكد البوسعيدي ان نتيجة التصويت وإعلان الفائزين النهائية ستكون اليوم في اليوم التالي للتصويت مباشرة بينما سيتم إعلان الفائزين تباعا بمجرد الانتهاء من الفرز مباشرة مع متابعة من وسائل الإعلام المرئية على الهواء مباشرة وسيكون هذا البث مربوطا بموقع اليوتيوب على الإنترنت لمن يريد المتابعة من خلال الهواتف الذكية.

واوضح انه لا يوجد إشراف من خارج السلطنة على العملية الانتخابية وإنما حضور إعلامي من الخارج لتغطية عملية الانتخابات ومن المرجح ان يضم 70 إعلاميا وصحفيا يمثلون وسائل إعلام مرئية ومطبوعة.

ناخب مدنياً يصوته امس في اول انتخابات البلدية في السلطنة

■ المسهلي: تجربة «البلدية» مازالت جديدة وتحتاج للاستعداد لها حتى تحقق المطلوب منها

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات واحتمال عدم فوزها فيها قال وكيل وزارة الداخلية في السلطنة ان «القيصل الاول والاخير للجميع سواء المرأة او الرجل سيكون هو الصندوق الانتخابي فقط فمن ياتي به الصندوق يكون هو الفائز ولكن بقي على المرأة ان تعمل على محاولة كسب ثقة الناخبين».

من جهته اكد احد المرشحين للمجلس البلدي سالم بن سعيد المسهلي في تصريح مماثل لـ«كونا» ان إنشاء المجالس البلدية يجسد نهج السلطنة القائم على إشراك المواطنين في دعم الجهود الحكومية الهادفة إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

وقال المسهلي ان المجالس البلدية التي ستفرزها الانتخابات ستعنى بتقديم الآراء والتوصيات بشان كل ما يتعلق بالجوانب الخدمية والتنموية وتطويرها في نطاق المحافظة وذلك في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية.

واشار الى ان هذه الانتخابات تقام لاول مرة في السلطنة وانه يستبشر خيرا في هذه المجالس من خلال عملها وخططها خلال الاعوام القادمة.

واوضح ان اختصاصات المجلس البلدي هي في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية بتقديم الاراء والتوصيات بشان تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة.

وبين ان هناك عددا من الشروط يجب أن تكون متوافرة في المترشح للمجلس البلدي ان يكون عماني الجنسية والا يقل عن سن 30 عاما وان يكون على مستوى مقبول من المكانة والسمعة الحسنة في الولاية بالاضافة الى ان يكون مقيدا في السجل الانتخابي بالولاية والا يكون عضوا في مجلسي الدولة والشورى.

وقال ان هذه الشروط التي وضعت للمترشح في المجلس البلدي تاتي لصالح المجلس نفسه والذي سيعمل على الارتقاء بالمجلس من خلال عمله وخططه المستقبلية.

واكد ان المجالس البلدية شريك فاعل في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع كما انها ستسمح بتعدد الرؤى في النوع والكيفية التي تقدم بها الخدمات للمجتمع.

وبين ان تجربة المجالس البلدية في السلطنة مازالت جديدة على الدولة وتحتاج للاستعداد لها لكي تحقق المراد والمطلوب منها.

وكان صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد اصدر في الاول من اكتوبر من العام الماضي مرسوما بقانون المجالس البلدية اورد ان المجلس البلدي يختص «في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية بتقديم الآراء والتوصيات بشان تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة».

■ استخدام النظام الإلكتروني بالبطاقة الشخصية لإثبات حضور الناخب

الناطق الرسمي باسم الحكومة البحرينية شدد على أهميته

الاتحاد الخليجي خيار إستراتيجي لمواجهة التحديات

المنامة - «كونا»: شددت وزيرة الدولة لشؤون الاعلام البحريني سميرة رجب على اهمية مقترح اتحاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفته خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات الاقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة سواء على المستوى السياسي اوالامني او الاقتصادي.

وقالت الوزيرة رجب التي تشغل منصب الناطق الرسمي باسم الحكومة البحرينية في مقابلة مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان الموقع الاستراتيجي لمنطقة دول مجلس التعاون واحتواءها على اكبر مخزون نفطي بالعالم جعلها محطا للاطماع الدولية والاقليمية.

واضافت ان منطقة دول مجلس التعاون تحوي كذلك اهم الممرات المائية في العالم التي تصدر منها اكبر كمية نفط بالعالم يوميا وهذا بطبيعته يجعل القوى الاقليمية والدولية تسعى للسيطرة على هذه الممرات ومحاولة التحكم بها ما يحتم على دول المجلس الاخذ بخيار استراتيجي يقوم على مشروع الاتحاد.

سميرة رجب

ورات ان التحديات التي تمر بها المنطقة ليست امنية فقط وانما اقتصادية ايضا خصوصا بما يمر به العالم من ازمة مالية عالمية مستمرة حتى الان قد تصل اثارها بشكل اكبر على المنطقة مؤكدة ضرورة الاهتمام بمشروع السوق الخليجي المشترك ودفعه الى الامام بشكل اسرع.

وبينت ان دول مجلس التعاون تستطيع بما تمتلكه من وفرة مالية ووجود بنية تحتية متطورة القيام بمشروعات استراتيجية وتنموية ضخمة تخلق منها قاعدة اقتصادية متينة مثل مشروعات بالمجال النفطي والمالي والعقاري وهذا يتحقق من خلال السوق الخليجية المشتركة.

ولفتت الى ان ثروات المنطقة «ناضبة» وهذا يتطلب تنمية هذه الثروات والمحافظة عليها والبحث عن سبل وطرق اخرى من اجل تحقيق التنمية المستدامة وان تحظى الاجيال القادمة بنصيبها من الثروات وهذا يمثل تحديا للمنطقة يجب ان تعمل على تحقيقه.

وعن التطورات الحاصلة في المنطقة العربية وتاثيرها على دول مجلس التعاون قالت الوزيرة رجب ان المطالبات الشعبية بالمشاركة في ادارة الدولة «حق مشروع» الا انه يتطلب اشتراطات من اهمها ان الحقوق يقابلها مسؤوليات على المجتمع ومن اهمها تطبيق الضرائب.

واوضحت ان الديمقراطية تقوم على حقوق مقابل مسؤوليات «فلا توجد ديمقراطية حقيقية دون ضرائب» والتي تعني ان المشاركة تتطلب من المواطن المساهمة في التزامه تجاه دولته «فالضريبة هي من تعطي الحق للشعوب ان يكون لها تمثيل ومشاركة في ادارة الدولة».

«الشورى»: 5 ملايين مقيم غير شرعي في السعودية

الرياض - «ا. ف. ب»: اعلنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي ان عدد المقيمين غير الشرعيين في المملكة يبلغ نحو خمسة ملايين تنسب اليهم «ستين في المئة من الجرائم» في المملكة.

ونقلت صحيفة «اليوم» الصادرة في الدمام امس عن تقرير اللجنة ان «المقيمين غير الشرعيين في المملكة ممن تخلفوا او دخلوا الاراضي السعودية بطرق غير نظامية يقدر عددهم بخمسة ملايين».

ودعت الى «قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة للمقيمين غير الشرعيين المنتشرين بين مكة وجدة والطائف والمدينة وينبع والرياض» وغيرها.

واضافت الصحيفة نقلا عن التقرير ان «ستين في المئة من الجرائم التي ترد لمراكز الشرطة» تنسب لهؤلاء.

وطالبت اللجنة بـ«زيادة تنسيق وزارة الخارجية مع الجهات ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافية دول هؤلاء المقيمين، واعادتهم بالطرق الدبلوماسية الرسمية الى بلدانهم وتشديد الرقابة».

يشار الى عدم وجود ارقام رسمية محددة للمخالفين في السعودية، وابرزهم البورميون من اثنية الروهينجا وعددهم حوالي المليون يقيمون في منطقة مكة منذ السبعينيات بتشجيع من السلطات انذاك.

وهناك ايضا اعداد كبيرة من المتخلفين بعد انتهاء الحج والمتسللين عبر الحدود مع اليمن وبينهم نسب كبيرة من الصوماليين والاثيوبيين والاريتريين.

وعدد سكان السعودية عشرين مليونا يضاف اليهم ثمانية ملايين وافد يقيمون بشكل شرعي، 86 في المئة منهم يعملون بوظائف مدنية الاجور.

الناخبون أدلوا بأصواتهم في المرحلة الثانية بـ 17 محافظة

مصر تستكمل دستور ما بعد مبارك.. والانقسام سيد الموقف

■ المعارضة دعت للتصويت بـ«لا» والنتائج الأولية تصب في غير هواها

■ 62 جريحاً في الاسكندرية عشية الجولة الثانية

جانب من تظاهرات الاسكندرية امس الاول

جندي يتحقق من هوية ناخبة امس

مرسي يستبق إقرار الدستور بتعيين 90 عضواً في «الشورى»

القاهرة - «ا. ف. ب»: فتحت صباح الامس صناديق الاقتراع في المرحلة الثانية من الاستفتاء على مشروع الدستور المصري الذي اثار اكبر ازمة سياسية في البلاد منذ تولي الرئيس الاسلامي محمد مرسي السلطة في نهاية يونيو الماضي، بحسب صحافيين ومصورين من وكالة فرانس برس.

وجرت المرحلة الثانية من الاستفتاء في 17 محافظة موزعة بين شمال وجنوب البلاد وتشمل اكثر من 25 مليون ناخب اي نصف عدد الناخبين تقريبا.

وقبل فتح مكاتب الاقتراع كانت طوابير تشكلت امامها في محافظة الجيزة «جنوب غرب القاهرة»، وفق صحفيي فرانس برس.

وامام احدى المدارس في الجيزة، قال محمد حمزة وهو سائق «49 سنة» «ساصوت بنعم لان مصر تحتاج الى دستور للاستقرار»، مضيفا «اتمنى ان يؤدي اقرار الدستور الى تحسن الظروف المعيشية لاننا نعاني من غياب الامن وعدم توافر فرص العمل».

اما سيد مصطفى وهو محاسب في السابعة والعشرين من عمره فاوضح «بالطبع ساقول لا... هذا دستور لا يحترم المصريين».

واضاف مصطفى الذي ارتدى قميصا كتب عليه الثورة مستمرة «الدستور نسي ان مصر بها ثورة.. نحن نستحق افضل من ذلك بكثير».

وكانت المرحلة الاولى من الاستفتاء جرت السبت الماضي في 10 محافظات من بينها اكثرها ثقلا من حيث عدد السكان وهما القاهرة والاسكندرية واسفرت عن موافقة 56 في المئة من المشاركين على مشروع الاستفتاء ورفض 44 في المئة له.

ودعت المعارضة المصرية الى التصويت بلا في الاستفتاء على مشروع الدستور الذي وضعته جمعية تاسيسية يهيمن عليها الاسلاميون وترى الاحزاب الليبرالية واليسارية انه لا يحافظ بالتوافق ولا يكفل حقوقا وحريات اساسية كما تعترض عليه الكنيسة القبطية اذ تخشى ان يفتح الباب لتمييز ضد المسيحيين المصريين.

ودعا الرئيس المصري الى الاستفتاء على الدستور رغم نشوب ازمة سياسية كبيرة في البلاد التي شهدت خلال الاسابيع الثلاث التي سبقته تظاهرات حاشدة للمعارضة بناء على دعوة جبهة الانقاذ الوطني التي تضم المعارضة اليسارية والليبرالية.

وتخللت التظاهرات اعمال عنف ادت خصوصا الى مقتل ثمانية اشخاص في الخامس من ديسمبر الجاري في اشتباكات بين انصار ومعارضي محمد مرسي امام قصر الرئاسة في القاهرة.

وعشية الجولة الثانية من الانتخابات اصيب 62 شخصا من بينهم 12 من رجال الشرطة في اشتباكات في مدينة الاسكندرية «شمال» بين المؤيدين والمعارضين لجماعة الاخوان المسلمين والحركات السلفية المتحالفة معها.

وتم نشر 250 الف شرطي لتامين الاستفتاء في المحافظات الـ17 التي يجري فيها الاقتراع السبت كما تشارك قوات من الجيش في عمليات ضمان الامن.

وقررت العديد من الهيئات القضائية مقاطعة الاشراف على الاستفتاء احتجاجا على قرارات للرئيس المصري اعتبرتها تدخلا سافرا في شؤون السلطة القضائية الا ان اللجنة العليا للانتخابات التي تنظم الاستفتاء اكدت ان لديها عددا كافيا من اعضاء القضاة للاشراف على الاقتراع.

وتقول المعارضة ومنظمات حقوقية محلية ان المرحلة الاولى من الاستفتاء على مشروع الدستور شابتها مخالفات كثيرة وعمليات تزوير.

وفي حال اقرار مشروع الاستفتاء، سينقل الرئيس المصري سلطة التشريع التي يمتلكها في الوقت الراهن الى مجلس الشورى.

وعشية المرحلة الثانية من الاستفتاء اصدر مرسي قرارا بتعيين 90 عضوا في مجلس الشورى استنادا الى قانون موروث من عهد حسني مبارك يمنح رئيس الجمهورية حق تعيين ثلث اعضاء هذا المجلس.

الأردن: فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس النواب

عمان - «كونا»: فتح باب الترشيح هامس لانتخابات مجلس النواب الاردني الـ17 المقررة في الـ23 من شهر يناير المقبل ويستمر استقبال الطلبات ثلاثة ايام.

وبحسب بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات النيابية فقد بلغ عدد الناخبين وفقا للجداول النهائية نحو 2.272 مليون ناخب وناخبة.

وتجرى الانتخابات النيابية في الاردن بحسب الدستور مرة كل اربع سنوات فيما اجريت الانتخابات الاخيرة في العام 2010 بعد ان قرر الملك عبدالله الثاني حل البرلمان.

واعلنت احزاب في المعارضة الاردنية وفي مقدمها «جبهة العمل الاسلامي» الذراع السياسي لجماعة الاخوان المسلمين مقاطعتها للانتخاب احتجاجا على قانون الانتخابات الجديد مطالبة بقانون يعتمد القائمة النسبية بنسبة 50 في المئة للقائمة الوطنية و50 في المئة للدوائر الانتخابية ويفضي الى تشكيل حكومات برلمانية.